

## بلاغ صحفي

### الاجتماع السنوي الرابع لتتبع اتفاقية التعاون لمكافحة الفساد في القطاع المالي

الرباط، 5 أبريل 2024

عقدت الهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها وسلطات القطاع المالي الثلاث: بنك المغرب والهيئة المغربية لسوق الرساميل، وهيئة مراقبة التأمينات والاحتياط الاجتماعي، يوم 4 أبريل، اجتماعها السنوي الرابع رفيع المستوى المخصص لتتبع تنفيذ اتفاقية التعاون في مجال الوقاية من الفساد ومحاربتة في القطاع المالي، التي وقعتها المؤسسات الأربع في نونبر 2019.

وشكل هذا اللقاء فرصة لمناقشة تطور ظاهرة الفساد على الصعيدين الدولي والوطني، ولاستعراض الجهود التي بُذلت طيلة السنوات الأخيرة لتوفير الظروف الملائمة لضمان انتقال ناجح لمقاربة الوقاية من الفساد ومحاربتة بالمغرب نحو مرحلة جديدة. وخصص هذا الاجتماع أيضا لتدارس حصيلة تنفيذ الاتفاقية السالفة الذكر برسم سنة 2023 ولاعتماد خارطة الطريق لسنة 2024.

هكذا، تميزت سنة 2023 بتنفيذ برنامج تكويني وتحسيني استفاد منه أزيد من 930 إطارا ومسؤولا ينتمون إلى الفاعلين القطاعيين والسلطات الموقعة للاتفاقية.

إضافة إلى ذلك، تواصل تبادل التجارب بين الهيئات الأربع والفاعلين في القطاع المالي الوطني، لا سيما من خلال تنظيم النسخة الثانية من ندوة المؤسسات الوطنية الحاصلة على شهادة إيزو-37001 والعديد من الأوراش لمناقشة آليات التحكم في مخاطر الفساد، خاصة آليات تدبير تضارب المصالح.

وإموازاة ذلك، استكملت الهيئة المغربية لسوق الرساميل وهيئة مراقبة التأمينات والاحتياط الاجتماعي إنشاء ومطابقة أنظمتها المخصصة لتدبير محاربة الفساد مع المعيار إيزو-37001، وهدفها أن تشمل هذه الدينامية الفاعلين في القطاعين، وذلك على غرار المقاربة المعتمدة من طرف بنك المغرب بالنسبة للقطاع البنكي. وبالفعل، فقد استكملت العديد من مؤسسات الائتمان، خلال سنة 2023، تنفيذ أو مطابقة آلياتها لمحاربة الفساد مع هذا المعيار، تماشيا مع تعليمة بنك المغرب المتعلقة «بالوقاية من الفساد وتدبير مخاطره من طرف مؤسسات الائتمان» والصادرة في ماي 2022.

وفيما يخص سنة 2024، ستتواصل الجهود الرامية إلى تطوير قدرات الفاعلين في القطاع، لاسيما في مجال تدبير مخاطر الفساد وتعزيز الإطار القانوني ذي الصلة. كما ستتواصل دينامية تبادل وتقاسم التجارب مع القطاعات الأخرى ومع الفاعلين المعنيين على الصعيدين الوطني والدولي.

وجددت السلطات الأربع التزامها بتعزيز تعاونها من أجل رفع التحديات المرتبطة بالوقاية من الفساد ومحاربتة.